

بتقدير المعرف علي ما يجوز به بعض النحاة وان كان خلافاً للمشهور  
 وتظهير قول صاحب التلخيص في الفصل في المزدوق والتثنية ان  
 الكايبه وقال الشيخ اصحاب في ذلك اعادة جانب المعنى ثم قال  
 وترى على هذا امثاله من التراكيب دراج في اجزاء المعنى وان  
 احوجك الى زيادة تقدير في الالفاظ والادراج في جعل اسم المبتدئ و  
 مبتدئ بـ وفصل وخبره خذوف او مبتداه وهذا مبتداه والمذكور  
 خبره ويمكن ان يجعل اذ مبتداه ثانياً بتقدير متغاير والمذكور حال  
 من فاعل الطرف او العكس الجملة خبر الاول وذات وعناصر من  
 نصيب وجرا المشابهة ان المثنى المذكور وبقا وقت بقلب الالف  
 ياء وفتحة بقلبه ما بغیر صلته وتتم صلة الياء وده وده  
 كسره وتهم زير قيل الاصل كونها باء ذ الموش وبتان وثمن  
 لشابهة وهذا يدل على ان الاصل بالياء والالف والقصر بمحمها  
 ان المذكر والموش والفي في بعض اللغات مثناهما ان ذان  
 وتان بالالف سلتاني الاحوال الثلاثة قبل ومنه قوله تعالى ان  
 هذان ساحران على قراءة تثمیلان وتدخل الياء للتثنية على  
 او بل هذه الالمام ملحوظ اللهم اذ في نحو ذلك وتلك ويقع بينهما  
 ان بين الاء واسم الاشارة القسم نحو بالله ذ والبعيد ترشح  
 المتصل نحو ها انتم اركا وتقول غيرهما ويتصل باو اذ في هذا  
 الاسما حرف الخطاب يفيد الكايبه على حال الخطاب من التذكير  
 والتثنية والافراد والتثنية للجمع والذكر والجمع فبن عدم حتم  
 الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتبانيها وعدم قصد  
 بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لا يمتنع لو توجع الالفاظها  
 وضع مستند نحو فعلاً واجيب بان فيه دليل الاسية وهو الاشارة اليه  
 وكان محلي

ولا يخفى ان هذا كله وعلى السند اللازم اثبات المقدمة المحذرة وان  
 هذا فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب خمسة وعشرين اذ  
 حرف الخطاب خمسة انواع لا تشترك التثنية وكذا اسم الاشارة  
 لا تشترك الجمعين فيضرب النسبة في النسبة يحصل ما ذكرته مثالها  
 ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك  
 الحرف رجال افرادها الاسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا في  
 جميع الاحوال سواء كان المشار اليه والخاص به او اثنى  
 او مجموعا بتان بل ما ذكره غيره وهو يراي اسم الاشارة باللام والكاف  
 نحو نحو كذا والنون المشددة في التثنية نحو ذاك ذاك للبعيد  
 بالحاء نحو هذا والكاف نحو ذاك للمنىظ وبغيره ان المذكر من  
 من اللام والكاف والهاء والنون المشددة للثنية وتتم بفتح  
 التاء وهنا بعض الاء والتخفيف والنون وهذا بفتح الاء وسويده  
 النون وهو الاء وكذا الاء الكمان الحقيقية السمي خاصة  
 لا يستعمل في غيره الا مجازا والثاني للتثنية والطاء بالبعيد  
 واما ما عدلها فتستعمل في الكمان وغيره الاسم الموصول ما لا  
 يصح جزءا من الجملة الا بالجر خرية الانتشائية وعما يدقصر التلم  
 لا زمانها يتم ان لو كان الاعراب على نحو الموصول والصلة وليس كذلك  
 والصلة كما في انفسا وبقية المعرفة والجهالة وتغير العائد الصيغة  
 عام كما يدل المتبادر كذا ذكره مالك في النسب والصدق للثنية  
 مع العائد من النسب صفة النون والفتى ان الالهية الصغيرة  
 والكبرى والحذوثة من فصاحة امرها كبت وكبت وكبت وكبت  
 ان العائد مفهومة وقيل مبتداه وهو دره ودره في زيادة التنوع  
 انزلوا كما وهم معهم احداختصاص الجواز وهو الموصول الذي